

نحو تفعيل دور الثنائية 'الاقتصاد الدائري-المجتمع المدني' في تعزيز الاستدامة

Towards Activating the Role of the 'Circular Economy- Civil Society' in Promoting Sustainability

د. قشي ليلي¹ / جامعة فرحات عباس سطيف 1 (الجزائر)، leilaguechi@yahoo.fr

د. قرفي شافية² / جامعة فرحات عباس سطيف 1 (الجزائر)، chafia.guerfi@yahoo.com

تاريخ النشر: 2025-12-29

تاريخ القبول: 2025-12-14

تاريخ الاستلام: 2025-03-10

ملخص

جاءت هذه الدراسة لتوضيح أهمية تفعيل دور المجتمع المدني والاقتصاد الدائري في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة التي شغلت تفكير الكثير من العلماء والكتاب. وتوصلت الدراسة إلى أن المجتمع المدني والاقتصاد الدائري لهما أثر إيجابي من خلال الدور الفعال الذي يقومون به في السعي لتحقيق الاستدامة، حيث يبرز دور المجتمع المدني من خلال تحريك وتغيير الممارسات الفردية والجماعية، وتشجيع طرق أكثر استدامة للعيش والاستهلاك. والتحول من الاقتصاد الخطي إلى الاقتصاد الدائري القائم على تبني مجموعة من السلوكيات الرشيدة يمثل إمكانيات كبيرة في تحقيق استدامة طويلة الأمد.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني؛ الاقتصاد الدائري؛ التنمية المستدامة.

تصنيف JEL : L53 ; L78 ; M00.

Abstract:

This study came to clarify the role of civil society and Circular economy in protecting the environment and achieving sustainable development. the idea that scholars and writer were thinking about for a long time. the study found that Circular economy and civil society have appositive impact through their effective role in the pursuit of sustainability where the role of civil society appears by moving and changing individual and collective practices. In addition to encouraging more sustainable ways of living and consumption. the shift from linear economy to a circular economy which is based on adopting a set of rational behaviors represents great potential in achieving long term sustainability.

Keywords: Civil society; Circular economy; Sustainability development.

Jel Classification Codes : L53 ; L78 ; M00.

¹ المؤلف المرسل: قشي ليلي، الإيميل: leilaguechi@yahoo.fr

I - تمهيد :

في ظل تزايد السكان بنسب تفوق ما تخزنه الطبيعة من ثروات، حيث يتوقع أن يصل عدد سكان الكرة الأرضية إلى عشر مليارات نسمة بحلول 2050، تزايدت الدعوات العالمية التي تنادي بضرورة ترشيد الاستهلاك وتقليله إلى أدنى حد ممكن، نظراً إلى ارتباط الاستهلاك بشكل مباشر بتفاقم العديد من المشكلات البيئية، التي يعد أبرزها مشكلة زيادة توليد المخلفات الناتجة عن الاستهلاك والإنتاج غير المستدامين، واستنزاف الموارد. ويعد الاقتصاد الدائري هو الحل لمعالجة هذه المشكلات، بحيث يقوم على الاستفادة من الموارد المتاحة والعمل على استدامتها، من خلال اعتماد التطوير والابتكار في الإنتاج والاستهلاك عن طريق أنشطة تستجيب لمعايير الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. فهو يمثل نموذجاً اقتصادياً مستداماً جديداً. وفي ظل التوجه العالمي لتعدد الاقتصاد المعرفي، الاقتصاد التعاوني، الاقتصاد التشاركي، والاقتصاد الدائري الذي يندرج في البحث عن فرص إقامة مشاريع والعودة بالقيمة المضافة للأشياء. أصبح للمجتمع المدني دوراً كبيراً في تقدم الشعوب، حيث يبرز دوره في كونه يساهم في دفع وتيرة النمو، فدوره بالغ الأهمية في التنمية لارتباطه بمختلف أشكالها. فللمجتمع المدني دور فعال في السعي لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال مختلف المستويات والمجالات التي يؤثر فيها سواء على المستوى البيئي في سعيه للحفاظ على البيئة وحمايتها أو على المستوى الاقتصادي من خلال محاربة الفقر والبطالة أو على المستوى الاجتماعي من خلال مكافحة التهميش الاجتماعي.

I.1. - إشكالية البحث :

هناك علاقة تكاملية أي علاقة تأثير وتأثر بين الاقتصاد الدائري والاستدامة من جهة والمجتمع المدني والاستدامة من جهة أخرى. بذلك فالتحول نحو نموذج الاقتصادي الدائري لن يتم إلا من خلال ممارسات مشتركة تجمع جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني لتحقيق الاستدامة. ومن هنا جاءت الإشكالية على النحو التالي:

كيف يمكن تفعيل الثنائية الاقتصادية الدائري والمجتمع المدني لتعزيز الاستدامة؟

I.2. - أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف من بينها:

1- تسليط الضوء على مفهوم الاقتصادي الدائري والركائز التي يقوم عليها؛

2- التعريف بمفهوم المجتمع المدني؛

3- إبراز دور الاقتصاد الدائري والمجتمع المدني في تحقيق الاستدامة.

I.3. - أهمية البحث :

يستمد البحث أهميته كونه يعالج الاقتصاد الدائري باعتباره أحد أبرز المواضيع، والتي هي محل اهتمام وانشغال الدول في الوقت الراهن هذا من جهة، ودور المجتمع المدني في دعم وتعزيز هذا الاقتصاد من جهة أخرى. وسوف نحاول معالجة هذا الموضوع من خلال تطرقنا إلى المحاور التالية:

المحور الأول: ماهية المجتمع المدني.

المحور الثاني: الاقتصاد الدائري المفهوم والمضمون.

المحور الثالث: دور الثنائية الاقتصادية الدائري والمجتمع المدني في تحقيق الاستدامة.

II- ماهية المجتمع المدني:

1.II - مفهوم المجتمع المدني ومنظمة المجتمع المدني:

يعتبر مفهوم المجتمع المدني أحد التعابير الأكثر انتشاراً في نهاية هذا القرن وبداية الألفية الجديدة، والواقع أن انتشاره مرتبط بتحولات عميقة شهدتها العالم في هذه الفترة. كما ارتبط هذا التوسع في استعماله وشيوعه بمفاهيم أخرى نكاد نجزم أنها لصيقة به، نتيجة مابينهما من ارتباطات قوية سواء من حيث أطرها المرجعية الفكرية، أو من حيث علاقات التداخل التي بينها في الممارسة الفعلية. تلك المفاهيم هي الدولة الحديثة (دولة الحق والقانون)، الديمقراطية وحقوق الإنسان. هذه المفاهيم في مجموعها تشير إلى حركية اجتماعية قوية وسيرورة تحولات عميقة عرفها العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر في البلاد الأوروبية التي دخلت عهد الثورة الصناعية والتحول الرأسمالي قبل ذلك بقرن من الزمن أي في منتصف القرن الثامن عشر. كما شهدت نهاية هذا القرن انهيار القطبية الثنائية المتشكلة بعد الحرب العالمية الثانية على المستوى العالمي، وزوال دولة الرعاية في معظم البلدان الأوروبية المتقدمة، وفشل نموذج الدولة الوطنية في البلاد المتخلفة ومنها البلاد العربية في تحقيق حلم التنمية الوطنية بمحورها، الإقلاع الاقتصادي والتقدم الاجتماعي. وعليه سندرج بعض من المفاهيم حسب تسلسلها الزمني.

نشأ مفهوم المجتمع المدني لأول مرة في الفكر اليوناني بوصفه "مجموعة سياسية تخضع لقوانين"، (مركز البحوث العربية، 1991، صفحة 146) وكأن الدولة والمجتمع المدني مفهوم واحد، إلا أن هذا المفهوم أخذ منحى آخر، فانطلقت الجمعيات للوقوف أمام مخاطر الاستبداد السياسي. حيث لوحظ، في مطلع القرن الثامن عشر، التباين بين مفهومي الدولة والمجتمع، وفي نهاية ذات القرن، تعالت الأصوات المنادية، في الفكر السياسي الغربي، لضرورة تقليص هيمنة الدولة لصالح منظمات المجتمع المدني بوصفه قادر على إدارة أموره الذاتية بنفسه، وأن لا يترك للحكومات إلا القليل من التدخل.

عرّف (Boadi, 2006) منظمات المجتمع المدني على أنها "الإطار الذي من خلاله تعمل الجماعات والجمعيات التطوعية، والتي تشكلت على أساس المصالح المشتركة، وهي منظمات مستقلة إلى حد كبير عن الدولة، أعمالها تتمحور حول مناصرة قضية عامة، أو مساندة مصلحة عامة". (Boadi, 2006, p. 2) عرّفها (Nasr, 2005) على أنها "جميع المنظمات التطوعية، غير الربحية، المستقلة عن الحكومة، والتي تمارس أعمالها لمناصرة قضية عامة، أو لمساندة مصلحة عامة". (Nasr, 2005, pp. 6 - 7)

كما يعرف المجتمع المدني بأنه "جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة من أجل تلبية الاحتياجات الملحة للمجتمعات المحلية وباستقلال نسبي عن سلطة الدولة وعن تأثير رأسمالية الشركات في القطاع الخاص، حيث يساهم في صياغة القرارات خارج المؤسسات السياسية. ولها غايات نقابية كالدفاع عن مصالحها الاقتصادية والارتفاع بمستوى المهنة والتعبير عن مصالح أعضائها، وقد يكون لها غايات ثقافية كما في اتحادات الأدباء والمثقفين والجمعيات الثقافية والأندية الاجتماعية التي تهدف إلى نشر الوعي وفقاً لما هو مرسوم ضمن برنامج الجمعية". (بعلي وبنينة، 2018، الصفحات 6 - 7)

بناء على ما تقدّم، يمكن القول أن منظمات المجتمع المدني، مهما اختلفت مسمياتها، ومجالات أعمالها، فإنها تشترك في مجموعة من السمات، أهمها: أنها منظمات غير هادفة للربح، مستقلة بشكل كبير عن الدولة في إدارة ذاتها، تطوعية بحث يملك أي من الأفراد إن توفرت فيهم شروط معينة، الحرية في الانضمام إليها.

يلاحظ تغيرات كثيرة أحاطت بمنظمات المجتمع المدني من حيث الكم والنوع، فازدادت أعدادها بشكل واضح، وكذلك تطورت أنشطتها وفعاليتها لتصل إلى مستوى التمكين بدلا من تقديم المعونات الخيرية. هاته التركيبة

الميزة في سيرورة تطورها كانت نتيجة لتوفر شروط من كل مرحلة من المراحل التي مرت بها، يمكن إدراجها فيما يلي: (العايشي، 2001، الصفحات 63 - 73)

- ✓ قيام مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع بشكل منفصل، أو الفصل بين الدولة والمجتمع وهي سيرورة تاريخية تعبر عن مستوى تبلور الوعي الاجتماعي المميز لمرحلة معينة من تطور المجتمع.
- ✓ التمييز بين آليات عمل الدولة كمؤسسة وآليات عمل الاقتصاد. أو تشكيل المستويين السياسي والاقتصادي كحقلين لهما وجود مستقل نسبيا الواحد عن الآخر. وقد برز هذا الشرط تاريخيا مع قيام الثورة الصناعية وتكوين الطبقة البرجوازية في أوروبا الغربية وما شهدته من تطورات لاحقة.
- ✓ قيام فكرة المواطنة وما ارتبط بها من فكرة الحقوق المدنية والسياسية، حيث ظهر الفرد باعتباره كائنا حقوقيا مستقلا بذاته في إطار الدولة بغض النظر عن انتماءاته المختلفة (عرقية، دينية، ثقافية، اقتصادية...).
- ✓ انشطار الممارسة المجتمعية إلى حقول ذات استقلالية نسبية وبالتالي ظهور الفرق بين آليات عمل المؤسسات الاقتصادية من جهة و المؤسسات الاجتماعية من جهة ثانية، والتمييز بينها بالنظر إلى تباين أهدافها ووظائفها.
- ✓ تبلور الفرق بين التنظيمات الاجتماعية الطوعية (مثل الجمعيات المهنية، الرياضية، العلمية، النقابات...) المتكونة من مواطنين أحرار ينخرطون فيها بشكل إرادي، و التنظيمات الاجتماعية العضوية ذات الطابع التضامني التي ينتمي إليها الإنسان بفعل المولد (العائلة، الطائفة القبلية).
- ✓ ظهور الفروق بين الديمقراطية التمثيلية في الدولة الليبرالية والديمقراطية المباشرة في التنظيمات الطوعية والمؤسسات الحديثة في المجتمع.

الجدول رقم (01): الفرق بين المجتمع المدني ومنظمات المجتمع المدني

المجتمع المدني	منظمات المجتمع المدني
• جزء من مساحة عامة داخل المجتمع. • يقع بين الدولة والسوق والأسرة. • لا يعين مجموعة متجانسة، ولا كتلة من المواطنين معزولين عن بعضهم البعض. • يعين تجمعات المواطنين حسب مراكز اهتمامهم، بهدف التبادل والسعي لتحقيق أهداف مشتركة.	• مستقلة عن الدولة والمنظمات الاقتصادية. • لا تعمل لغرض مريح. • محاولة لفت الانتباه إلى مصالحهم. • العمل وفقا لتحديد الأهداف في خدمة "الصالح العام". • لا تتابع وظائف الدولة، ولكن يهتمون فقط بالمشاركة السياسية المستقلة.

2. II - أشكال المجتمع المدني:

هناك عدة أشكال من منظمات المجتمع المدني يتمتعون جميعاً بخصائص مشتركة، الاستقلالية، التنظيم الذاتي أو الانضباط الذاتي، التطوع والتضامن، بالإضافة إلى العديد من القيم الديمقراطية الأساسية (حرية الرأي، حرية التجمع، ... إلخ)، والتي تعتبر الأساسيات التنظيمية. إن أكثر أشكال منظمات المجتمع المدني شهرة هي الأندية أو الجمعيات والنقابات ومبادرات المواطنين والمساعدة المتبادلة والمجموعات المشتركة، وكذلك المنظمات غير الهادفة للربح، والمنظمات غير الحكومية.

3. II - وظيفة المجتمع المدني:

يمكننا القول أن هناك في المجمل، الوظائف الأساسية السبعة التالية للمجتمع المدني: (Nina, 2021)

- وظيفة الحماية: على المجتمع المدني واجب توفير الحرية للمواطنين وحمايتهم من الدولة التعسفية. وهي تشمل الحماية من تدخل الدولة في المجال الخاص، وبالتالي التوفر المؤكد للمساحة الخاصة والاجتماعية. إن

منظمات المجتمع المدني معنية، على سبيل المثال، بالتحقق من المشاريع السياسية الاقتصادية المتعلقة بأمن الحقوق الأساسية للمواطن، وفي حالة الانتهاك، لفت الانتباه واتخاذ الإجراءات للرد على هذا الانتهاك. وتشكل حماية الأقليات وحقوقها على وجه الخصوص جزءاً من هذه الوظيفة.

- وظيفة المراقبة: تسمى هذه الوظيفة أيضاً "تأمين الحرية من السلب" إنها تعتمد بشكل كبير على وظيفة الحماية، لأنها تتعلق هنا بمراقبة السلطة من الالتزامات الأساسية في إطار وظيفة الرقابة، على سبيل المثال، مراقبة الانتخابات من أجل ضمان سلوكها العادل، وفقاً للقواعد الأساسية للسياسة.

- وظيفة تشاركية: تتعلق بالتنشئة الاجتماعية الديمقراطية والتشاركية للمواطنين. هذا يعني زيادة الاهتمام العام بجميع المجالات، أي زيادة في الدافع والقدرة على المشاركة في الأحداث السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والعمل على تجنيد الأفراد ليصبحوا صناع القرار بطريقة هادفة.

- وظيفة تخفيف الأعباء عن الدولة في عدة مجالات: يساهم المجتمع المدني في تخفيف الأعباء عن الدولة بحل الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، فهناك إعفاء مالي فعال - من خلال حقيقة أن المواطنين يعملون طوعاً، وغالباً بدون أجر، يتحملون الالتزامات الاجتماعية؛ إلا أن هذا وحده لا يكفي فالعمل التطوعي بحاجة إلى زيادة في الكفاءة والمال، خاصة وأن مجتمع اليوم يواجه مشاكل جديدة ومعقدة تسمى "المشاكل الضخمة"، والتي لا يمكن حلها على مستوى الدولة وحدها. هذه هي القضايا التي يجب معالجتها على مستويات متعددة، على سبيل المثال، العولمة أو المشكلة البيئية التي تزداد سوءاً أكثر فأكثر. وبالتالي يفيد المجتمع المدني بالالتزامات الاجتماعية التي تتجاوز الأسرة.

- وظيفة ربط وتواصل: يمكن أن يساعد المجتمع المدني في فتح سبل فعالة لإنتاج وتجميع وتوضيح القيم المجتمعية والمصالح الاجتماعية، خارج الأحزاب السياسية والبرلمانات. ثم يعالج المجتمع المدني القضايا الخاصة والاجتماعية وينقلها إلى الرأي السياسي. وهكذا يعمل المجتمع المدني كوسيط بين المواطنين والدولة. مبادرات المواطنين هي مثال على وظيفة الربط للمجتمع المدني. غالباً ما يتعامل المواطنون مع المشكلات التي تؤثر على مجال الخبرة المباشرة وينظمون أنفسهم من أجل التصرف بشكل مباشر، دون المرور عبر وسيط من أحزاب أو جمعيات، في المواقف غير المقبولة التي تستمر أو يعتبرونها خطرة. وغالباً ما يتم تشكيل مبادرات المواطنين، على سبيل المثال، في حالة توسيع المطار (لحماية الطبيعة أو منع المزيد من ضوضاء الطائرات) أو في حالة نقل النفايات الذرية.

- وظيفة الديمقراطية: يتعلق الأمر بمساهمة المجتمع المدني في عملية تكوين الرأي العام والإرادة الشعبية. حيث يلعب المجتمع المدني وظيفة مهمة في التحول الديمقراطي، لا سيما على المستوى المحلي. في الديمقراطيات الفتية، غالباً ما تظل هذه الوظيفة معتمدة على تطور الديمقراطية على المستوى القومي، حيث تعد مبادرات المواطنين أيضاً مثلاً ملموساً. في هذا السياق، وغالباً ما يتم تنظيم الجلسات الإعلامية لإطلاع الرأي العام على موضوع معين. وبالتالي يساهمون في عملية تكوين الرأي العام والإرادة، كما أن المجموعات (المحلية) الأخرى، التي تنظم على سبيل المثال جلسة نقاش أسبوعية أو شهرية، تنتهي إلى المجتمع المدني، تنتج عملاً فعالاً في خدمة هذه العملية لتشكيل الرأي العام والإرادة.

- وظيفة إدارة النزاعات الاجتماعية: بفضل شبكات الجمعيات والمبادرات والحركات التي يمتلكها، يعترف المجتمع المدني بوجود تداخلات من حيث العضوية. يمكن أن تساعد هذه العضويات المتقاطعة في مجموعات متعددة في بناء الجسور بين المواقف المتضاربة الأكثر عمقاً في حياة المجتمع: وبالتالي يمكنها المساعدة في تخفيف النزاعات الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، فإن ظهور التضامن الاجتماعي وتقوية التماسك الاجتماعي، من خلال الإنجاز المشترك للأهداف المشتركة، يشكل أثراً جانبياً إيجابياً داخل منظمات المجتمع المدني.

III- الاقتصاد الدائري المفهوم والمضمون:

1.III - تعريف الاقتصاد الدائري:

هناك محاولات مختلفة لتعريف الاقتصاد الدائري المتأثر بعدة مفاهيم أو تفسيرات موجهة نحو الموارد، مؤكدين على الحاجة إلى إنشاء حلقات مغلقة لتدفقات المواد وتقليل استهلاك الموارد البكر وما يصاحبها من آثار بيئية ضارة. على سبيل المثال ، تعريف قدمه (Sauvé et al. 2016) ، الذي يشير إلى أن الاقتصاد الدائري هو "إنتاج واستهلاك السلع من خلال تدفقات المواد ذات الحلقة المغلقة التي تستوعب العوامل الخارجية البيئية المرتبطة باستخراج الموارد البكر وتوليد النفايات بما في ذلك التلوث" (Sauvé, Bernard, & Sloan, 2016, pp. 48 - 77) من وجهة نظرهم فإن التركيز الأساسي للاقتصاد الدائري هو تقليل استهلاك الموارد والتلوث والنفايات في كل خطوة من دورة حياة المنتج.

وفقا لـ (Preston 2012)، فإن الاقتصاد الدائري نهج من شأنه أن يحول وظيفة الموارد في الاقتصاد حيث تصبح نفايات المصانع مدخلاً قيماً لعملية أخرى - ويمكن إصلاح المنتجات أو إعادة استخدامها أو ترقيتها بدلاً من التخلص منها". (Rizos, Tuokk, & Behrens, 2017, p. 7)

يذهب (Mitchell 2015) إلى أبعد من ذلك ويؤكد على أهمية الحفاظ على الموارد قيد الاستخدام لأطول فترة ممكنة في الاقتصاد الدائري وكذلك استخراج أقصى قيمة من المنتجات والمواد من خلال استخدامها لأطول فترة ممكنة ثم استعادتها وإعادة استخدامها. (Mitchell, 2015)

في الأدبيات المتاحة ، هناك أيضاً العديد من التفسيرات للمفهوم الذي يحاول تجاوز فكرة إدارة الموارد المادية ودمج أبعاد إضافية حيث تؤكد الوكالة الفرنسية لإدارة البيئة والطاقة أن الهدف من الاقتصاد الدائري هو تقليل الأثر البيئي لاستهلاك الموارد وتحسين الرفاهية الاجتماعية حيث يعرفه (Ademe, 2014) بأنه "اقتصاد يتكون من إنتاج السلع والخدمات بطريقة مستدامة عن طريق الحد من استهلاك الموارد وإهدارها ، ولكن أيضاً إنتاج النفايات". (Ademe, 2014) يتعلق الأمر هنا بالانتقال من مجتمع يتخلص من كل شيء تماماً إلى مجتمع لا يضيع فيه شيء، بمعنى بناء نموذج اقتصادي دائري وتعاوني يشجع على تبادل أو مشاركة السلع أو الخدمات أو حتى المعرفة بين الأفراد سواء بتبادل نقدي أو بدونه.

الشكل رقم (01): مفهوم الاقتصاد الدائري



المصدر: سارة الجزار (2018)، المجالات والفرص المتاحة لتطبيق اقتصاد المشاركة والاقتصاد الدائري في العالم العربي لتحقيق التنمية المستدامة، دائرة البحوث الاقتصادية، اتحاد الغرف العربية، ص. 12

إن مفهوم «الاقتصاد الدائري» ليس الكلمة الرنانة الأخيرة للاستدامة، بل ينطبق على التفكير الذي كان موجوداً منذ قرون والذي يركز على منهجية خفض استهلاك الموارد غير المتجددة. هذا بطبيعة الحال على عكس الاقتصاد الخطي القائم على الأخذ والتصنيع والهدر الذي يستنفد الموارد بمعدلات مُتسارعة مع توليد كميات غير

مسبقة من المخلفات والإنبعاثات. يعتمد الاقتصاد الدائري على الانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة بناءً على ثلاثة مبادئ: تصميم النفايات والتلوث، الحفاظ على المنتجات والمواد المستخدمة وتجديد النظم الطبيعية.

III.2 - أشكال الاقتصاد الدائري:

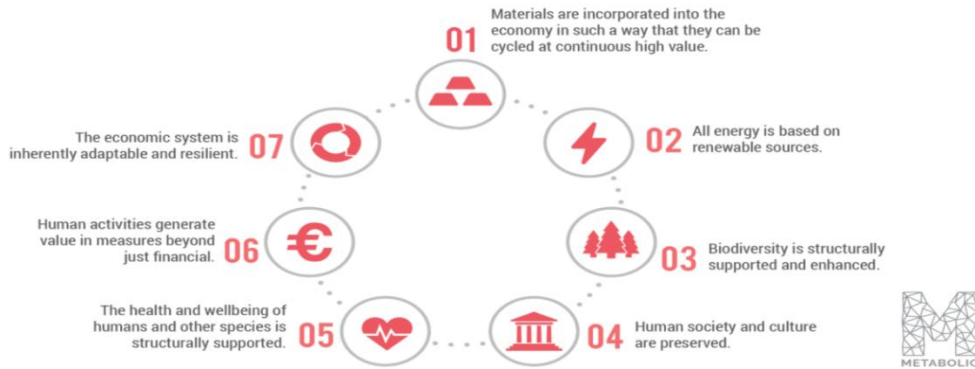
الاقتصاد الدائري هو جزء من منطق التنمية المستدامة ويقوم على ستة مبادئ رئيسية: (Ecologie gouv, 2020)

- التصميم الإيكولوجي: مع الأخذ في الاعتبار دورة الحياة الكاملة للمنتج من أجل تحسين أثاره البيئية. هذا هو الحال على سبيل المثال ، مع الملابس المصنوعة من القطن العضوي.
- البيئة الصناعية والإقليمية: التآزر والتجميع بين العديد من الفاعلين الاقتصاديين لتدفقات المواد أو الطاقة أو المياه أو البنية التحتية أو السلع أو الخدمات من أجل تحسين استخدام الموارد في إقليم ما، أي تجميع التدفقات المختلفة للشركات (المواد والطاقة والأشخاص) بهدف تقليل تأثيرها البيئي داخل الإقليم. من بين أمور أخرى ، مشاركة مساحة العمل من خلال العمل المشترك.
- الاقتصاد الوظيفي: يعني تفضيل الاستخدام على الحيازة ، وبيع خدمة بدلاً من سلعة، مثلاً، يمكن استئجار دراجة عند الحاجة إليها، بدلاً من شراء واحدة لا تستخدم كثيراً.
- الاستهلاك المسؤول: مراعاة التأثيرات البيئية والاجتماعية في جميع مراحل دورة حياة المنتج في خيارات الشراء، سواء كان المشتري عامًا أو خاصًا. بمعنى دفع المشتري إلى أخذ بالتأثيرات البيئية في الاعتبار في جميع مراحل دورة حياة المنتج في قرارات الشراء. لكي تستهلك بشكل مسؤول .
- إطالة العمر الإنتاجي للمنتجات: ويتم ذلك عن طريق اللجوء إلى الإصلاح أو البيع أو الشراء أو التبرع بالمنتجات المستعملة كجزء من إعادة الاستخدام، لمنحها حياة ثانية.
- تحسين منع وإدارة وإعادة تدوير النفايات: عن طريق إعادة حقن وإعادة استخدام المواد من النفايات في الدورة الاقتصادية إما في حلقة مغلقة مع منتجات مماثلة، أو في حلقة مفتوحة لإنشاء أنواع أخرى من السلع. على سبيل المثال، تُستخدم ألياف البوليستر من الزجاجات البلاستيكية في صناعة سترات الصوف.

III.3 - ركائز الاقتصاد الدائري:

يقوم الاقتصاد الدائري على سبعة ركائز تتمثل فيمايلي:

الشكل رقم (02): ركائز الاقتصاد الدائري



Source : [Eva Gladek](https://www.greenbiz.com/article/7-pillars-circular-economy), 7 pillars of the circular economy Greenbiz, March 8, 2017, disponible sur le site internet : <https://www.greenbiz.com/article/7-pillars-circular-economy>, consulté le : 17 /1/2021

- تدوير المواد بقيمة عالية مستمرة: يتم إعطاء الأولوية للحفاظ على تعقيد المواد، عن طريق تعاقب المواد في أكثر أشكالها تعقيداً لأطول فترة ممكنة. تم تصميم دورات المواد بحيث تكون ذات مدة أطولتتماشى والمقياس الزمني البشري، ومناسبة للدورات الطبيعية التي ترتبط بها، ومتوافقة مع ندرة المواد وقصرها الجغرافي قدر الإمكان. لا يتم خلط المواد بحيث لم يعد من الممكن فصلها واستعادتها تماماً، إلا إذا كان بإمكانها الاستمرار في الدوران المطلق وذات قيمة عالية في شكلها المختلط. حيث يتم استخدام المواد فقط عند الضرورة.
- الطاقة تعتمد على مصادر متجددة: تم تصميم النظام لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة في استخدام الطاقة دون المساومة على الأداء ومخرجات الخدمة. المواد اللازمة لتوليد الطاقة وتقنيات التخزين مصممة لاستعادتها في النظام. يتم الحفاظ على الطاقة وتسلسلها بذكاء عند توفر قيم أقل للطاقة للاستخدام. تتوافق كثافة استهلاك الطاقة مع كثافة توافر الطاقة المحلية (يتم تجنب نقل الطاقة). يتم تجنب التحويل بين أنواع الطاقة.
- جميع الأنشطة البشرية تعمل لدعم وتعزيز التنوع البيولوجي: من المبادئ الأساسية للعمل ضمن الاقتصاد الدائري الحفاظ على التعقيد أي الحفاظ على التنوع البيئي باعتباره المصدر الأساسي لمرونة الكوكب. إنه أولوية الأولويات حتى ولو كلف ذلك تكبد الخسائر المادية والحيوية. خاصة الموائل النادرة، لا يتم التعدي عليها أو إتلافها بنويًا من خلال الأنشطة البشرية.
- الحفاظ على ثقافة وتماسك المجتمع البشري: كشكل آخر من أشكال التعقيد والتنوع (وبالتالي المرونة)، من المهم الحفاظ على الثقافات البشرية والتماسك الاجتماعي وهنا تلعب المنظمات والمجتمعات المدنية دور في معرفة احتياجات أصحاب المصلحة المتأثرين. كما يتم تجنب الأنشطة التي تفوض من الناحية الهيكلية رفاهية المجتمع أو تعمل على ترسيخ ثقافات بشرية فريدة.
- دعم صحة ورفاهية البشر والأنواع الأخرى: من خلال التخلص من المواد السامة والخطرة أثناء مراحل الانتقال نحو هذا الاقتصاد حيث يتم تقليلها إلى الحد الأدنى والاحتفاظ بها في دورات عالية التحكم بحيث تصبح لا تهدد الأنشطة الاقتصادية أبداً صحة الإنسان أو رفاهيته. (على سبيل المثال ، إعادة تدوير النفايات الإلكترونية بنجاح عن طريق جعل الناس يحرقونها على نار مفتوحة لا يُعتبر نشاطاً "دائرياً" على الرغم من حقيقة أنه يؤدي إلى استعادة المواد).

- تولد الأنشطة البشرية أعمال ذات قيمة في التدابير التي تتجاوز مجرد المال: حيث المواد والطاقة لا تتوفر بكميات غير محدودة، لذا يجب أن يكون استخدامها مقصوداً وأن يقدم مساهمة ذات مغزى في خلق القيمة المجتمعية. تشمل أشكال القيمة غير المالية الشكل الجمالي، العاطفي، والبيئي. ولا يمكن اعتبارها مقياس مشترك ولكن يجب الاعتراف بها كصفات قيمة في حد ذاتها. حيث يؤدي اختيار استخدام الموارد إلى زيادة توليد القيمة عبر أكبر عدد ممكن من الفئات.
- النظام الاقتصادي قابل للتكيف ومرن بطبيعته: لدى النظام الاقتصادي أنظمة حوكمة وحوافز وآليات تسمح له بالاستجابة للصدمات والأزمات النظامية. يشير هذا إلى توزيع الطاقة وهيكلة شبكات المعلومات والتأكد من وجود النسخ الاحتياطية في حالة فشل أجزاء من النظام. تنطبق نفس مبادئ المرونة على المقاييس الصغيرة والكبيرة.

IV - دور الثنائية الاقتصادية الدائري والمجتمع المدني في تحقيق الاستدامة:

بينما كان النموذج المجتمعي التقليدي يقوم على اقتصاد خطي (استخراج ، تصنيع ، استهلاك ، التخلص) حيث يتم استهلاك كل شيء ويتم التخلص من كل شيء، أي نموذج يستند إلى استغلال المواد الخام والطاقة أساساً لتنمية اقتصاديات العالم. ومع ذلك، فإن هذا النموذج الخطي الذي يعطي الأولوية للأهداف الاقتصادية على حساب الأهداف البيئية والاجتماعية، والآثار السلبية الناجمة عنه لا تهدد استقرار الاقتصاديات فحسب، بل تهدد أيضاً سلامة النظم البيئية، والتي تعتبر ضرورية لبقاء الإنسان على الأرض. هذا ما نتج عنه ضرورة الانتقال إلى نموذج مجتمعي مسؤول يقوم على اقتصاد دائري وتعاوني بغية الحفاظ على الموارد والبيئة وتبني مجموعة من السلوكيات الرشيدة من خلال تقليل النفقات والاستغلال العقلاني للموارد والاستهلاك والتصرف بحكمة وتعقل.

ويختلف الاقتصاد الدائري والتعاوني عن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الذي يجمع بين المنظمات التي تسعى إلى مهمة المنفعة الاجتماعية مثل الجمعيات والتعاونيات وغيرها من الأشكال، إلى أبعد من السعي للعمل من أجل التنمية المستدامة، بل العمل أيضاً من أجل الإدماج الاجتماعي والحفاظ على الوظائف وتعليم المواطن، فلا يمكن تحقيق الانتقال نحو اقتصاد دائري إلا من خلال تحول مجتمعي منهجي في التفكير والسلوك. ينظر نموذج الاقتصاد الدائري إلى السلع الاستهلاكية الزائدة على أنها مدخلات وليست مواد مهدرة، ويوفر إمكانيات عظيمة للمجتمع للحد من أثارها البيئية.

1.IV - نموذج يتجه للمشاركة في القرار:

إن بروز اقتصاد التعاون جاء بفضل إضفاء الطابع الديمقراطي على تقنيات المعلومات والاتصالات الجديدة، ويبرز دور المجتمع المدني هنا من خلال هذه التقنية في تحريك وتغيير الممارسات الفردية والجماعية، وتشجيع طرق أكثر استدامة للعيش والاستهلاك، من خلال ربط التدهور البيئي والتأثير على نطاق عالمي بممارسات على أرض الواقع وإدماج الجميع لمعرفة ما يحصل في محيطه، ونجحت منظمات المجتمع المدني في تعزيز شعور الفرد أو الجماعة بالانتماء، وبأنه جزء من مجتمع الممارسة. من المعروف أن مبادرات انتقال الاستدامة التي يقودها المجتمع المدني تدفع إلى ظهور أشكال جديدة، مثل الاقتصاد التشاركي، أو تجربة الهياكل الاقتصادية الجديدة ، من الإدارة المشتركة إلى التعاملات البديلة. بالتركيز على خلق القيمة الاجتماعية من خلال شبكات التواصل والمعلوماتية، ومن ثم تبحث مجموعات المجتمع المدني عن نماذج أعمال بديلة يمكن أن تتبناها لاحقاً جهات فاعلة أخرى في القطاع العام أو الخاص. يمكن للمجتمع المدني أيضاً أن يؤثر على السوق بشكل غير مباشر، على سبيل المثال من خلال زيادة وعي المستهلكين ليصبحوا أكثر انخراطاً في مشترياتهم "فاعلين مستهلكين"، من خلال آرائهم وملاحظاتهم وإجراءات الشراء الخاصة بهم.

IV.2. - نموذج اقتصادي يجذب المزيد والمزيد من الأموال

يبدو أن المجتمعات باختلاف طبقاتها تميل أكثر فأكثر إلى الاستهلاك بشكل مختلف، وبالتالي الانخراط في اقتصاد دائري وتعاوني، يكشف عن رغبة حقيقية في إعادة استخدام واستهلاك المواد بشكل أفضل بغرض توفير المال. وفعلاً فقد أعطت نتائج إعادة بيع المنتجات المستعملة بين الأفراد نجاحاً كبيراً ووفرة مالية معتبرة. على سبيل المثال لقد لجأ ثلث الفرنسيين إلى الممارسات التعاونية (استخدام السيارات، وتبادل خدمات البستنة... إلخ)، على اختلاف مناطق تواجدهم فمنهم 30٪ من الذين يعيشون في المناطق الريفية ومنهم 23٪ من سكان المدن يكسبون قوتهم من هذا العمل. كما تنشط العائلات أيضاً من حيث الاستهلاك التعاوني حيث يقوم 64٪ منهم بعمليات شراء أو بيع سلع بين الأفراد. إذن، الاستهلاك بمسؤولية يمكن أن يوفر لك المال. (Macif, 2021).

IV.3. - نموذج متجه في خلق مناصب شغل وبعث النشاط وإعادة إدماج من خلال تغيير العادات المجتمعية:

يمكن للاقتصاد الدائري والتعاوني من خلال خلق وتطوير أنشطة جديدة، إلى خلق فرص عمل، وإصلاح المنتجات المستعملة وإعادة استخدام النفايات وإعادة تدويرها، على سبيل المثال يولد وظائف جديدة تقدر بحوالي 25% زيادة عن المناصب المشغولة في حالة دفن النفايات، وبالتالي يمكن خلق فرص عمل كبيرة ومنها القضاء على البطالة. ففي فرنسا مثلاً تم من خلال الدور المحوري للمجتمع المدني في تغيير سلوك الفرد وإدماجه على أن يصبح فاعلاً اقتصادياً، حيث تم توفير ما يقرب من 300.000 فرصة عمل في قطاع الاقتصاد الدائري. (Solidaire, 2021)

مثال آخر لعبته جمعية "Rejoué" في إعادة الإدماج المهني، حيث أطلقت وبدعم من مؤسسة FondationMacifGroupCorporate مبادرة أطلقتها كلير تورنيفير في عام 2012، فقررت أن تجعل إعادة استخدام الألعاب محركاً للنشاط، وفي نفس الوقت تكون مسؤولة بيئياً واجتماعياً. حيث تقوم الجمعية بجمع الألعاب من الأفراد في نقاط التجميع المختلفة، ومن داخل الشركات. وتمكنت الجمعية في 2018، من انتشال ما يقرب من 42 طناً من الألعاب أين يتم بعد ذلك إعادة تقييمها بعد أول فرز انتقائي لحالتها وإصلاحها وتنظيفها بناءً على معايير لتصبح منتجات صديقة للبيئة، ثم تخضع الألعاب مرة أخرى لاختبار نهائي لضمان سلامتها الكاملة وجاhezيتها للاستعمال، وبعدها يتم إعادة بيع ألعاب الأطفال هذه في المتاجر بأسعار أرخص بنسبة 50٪ إلى 70٪ من ثمنها الجديدة المصنعة، كما يتم تقديمها إلى الجمعيات الخيرية. تقول مديرة الجمعية "إن تقديم ألعاب عالية الجودة في متناول الجميع هو جوهر نهجنا". لكنها تذهب أبعد من ذلك حيث تقول إن إعادة استخدام الألعاب يجنبنا إنتاجها وحفاظ على المورد، ولكن أيضاً تعزز إعادة الاندماج المهني للأشخاص الذين يواجهون صعوبات للحصول على منصب عمل حيث تقدم الجمعية للأشخاص البعيدين عن العمل، وخاصة النساء المسؤولات عن العائلات، عقود إعادة دمج مهنية مع ساعات معدلة ووقت تدريب ودعم اجتماعي. وتمكنت الجمعية بالفعل من الفوز بهذا المشروع في عام 2016 في برنامج P'INS، الذي رعته مؤسسة Macif Foundation وAvisé، والجمعية تسعى من أجل نشر رسالتها إلى مناطق أخرى. (Solidaire, 2021)

IV.4. - نموذج يدفع إلى الابتكار والإبداع:

إن الابتكار الاجتماعي هو نتاج شبكات ومجموعات ومنظمات رسمية وغير رسمية بدلاً من "رواد الأعمال الأبطال". ممكن لمجموعات المجتمع المدني الذكية والمتجذرة بقوة في المجتمع المحلي أن تعمل كمحرك للانتقال المستدام من خلال تطوير واختبار أفكار جديدة. يوفر الجمع بين المعرفة على أرض الواقع والمرونة بيئة مثالية للتجربة وعرض الحلول البديلة وجمع الأدلة حول ما ينجح بدافع ابتكار (نمط، منتج، أسلوب طريقة جديدة) تخلق قيمة ومنفعة دائمة للمجتمع، على سبيل المثال زوكا مينوكا (لاكورونا، إسبانيا) Zocamiñoca، هي تعاونية

استهلاك مسؤولة، هدفها هو تسهيل الوصول إلى المنتجات العضوية. تعزز المبادرة دوائر توزيع الأغذية القصيرة واستهلاك المنتجات الغذائية الصحية من مصادر محلية، بينما تسعى جاهدة أيضاً لضمان سبل عيش مستدامة للمنتجين العضويين المحليين. وتروج التعاونية من خلال نشاطها لتغيير عادات الاستهلاك تجاه المنتجات المحلية والموسمية والعضوية، فضلاً عن تشجيع المشاركة المحلية في هيكل مجموعات العمل التي تم إنشاؤها لمعالجة الموضوعات المختلفة المتعلقة بالاستدامة حول الغذاء. مع أكثر من 300 عضو، أصبحوا مركزاً للأنشطة المبتكرة والتشاركية التي تركز على الغذاء، كما تعزز التعاونية هوية مشتركة مضمنة محلياً ومجموعة من الأهداف المشتركة، بما في ذلك قيم الثقة الجديدة التي يجب أن تحكم العلاقة بين المنتج والمستهلك. (Glamurs, s.d.)

IV.5 - نموذج يتجه إلى إدارة "سلعة مشتركة":

تعبئة المستهلكين من أجل الاقتصاد الدائري إذا كان من الممكن اعتبار كل فعل استهلاك لصالح نموذج إنتاج، فمن المهم تحديد الدور الذي يمكن أن يلعبه المستهلكون لتطوير الاقتصاد الدائري، فضلاً عن الدور الذي يمكن أن تلعبه السلطات العامة لتعبئتهم بشكل أفضل. حيث يصبح المستهلك هنا لاعب رئيسي. الجدال الاقتصادي حول العلاقات المتبادلة بين العرض والطلب لم يتم حلها بالكامل: هل يتبع المستهلك عرض المنتج، ويتفاعلون فقط مع ما تقدمه الشركات؟ أم على العكس من ذلك، هل يشكلون عرض المنتج من خلال تفضيلاتهم، اليوم تشتمل معظم النظريات على هذين التأثيرين، مع الاعتراف بأن للمستهلك قوة نسبية على العرض المقصود له. علاوة على ذلك، لا يمكن أن تقتصر تفضيلات المستهلك على الاعتبارات المالية.

إذا كانت النظريات الاقتصادية للاستهلاك تدرس بشكل عام سلوك المستهلكين في ضوء دخلهم، ولاسيما عن طريق حساب مرونة سلوكهم الشرائي فيما يتعلق بالأسعار، فإن السلوكيات تأخذ في الاعتبار العناصر التي تطور الأموال الإضافية وتغير بشكل أساسي الدور الذي يلعبه المستهلكون. ان كل ركيزة من ركائز الاقتصاد الدائري التي طرحها ADEME يلعب المستهلكون فيها دوراً رئيسياً. وذلك من خلال مشترياتهم، يمكنهم تحفيز المنتجات التي تحترم المصادر المستدامة، أو المصممة بيئياً أو التي تتناسب مع نموذج الاقتصاد الوظيفي. من خلال ممارسات إعادة الاستخدام وإعادة الاستخدام والإصلاح، فإنها تساعد على إطالة عمر المنتجات. وهم بذلك يشجعون الشركات على تطوير هذه المنتجات والخدمات على حساب المنتجات المسجلة في الاقتصاد الخطي. إن البيئة الصناعية والإقليمية، التي تركز بشكل أكبر على التعاون بين الفاعلين الاقتصاديين وإنشاء تكافل صناعي، ليست على اتصال مباشر مع المستهلك. حيث يميل أحد المفاهيم إلى الجمع بين جميع سلوكيات المستهلكين لصالح الاقتصاد الدائري: "الاستهلاك المسؤول". يتم تعريفه من خلال حقيقة دمج معايير التنمية المستدامة في شراء السلع والخدمات. لذلك، لا يمكن اختزال الاستهلاك المسؤول في القضايا البيئية، والتي تشمل: استهلاك المزيد من المنتجات البيئية، استهلاك المنتجات مع احترام المعايير الاجتماعية، استهلاك المنتجات الصحية، استهلاك المنتجات التي لها تأثير اقتصادي إيجابي (الوظائف المحلية على وجه الخصوص، المكافأة العادلة للمنتجين، التجارة العادلة)، استهلاك المنتجات المصنوعة في ظل ظروف تحترم مبادئ أخلاقية أو أخلاقية معينة. يشير الاستهلاك المسؤول أيضاً إلى مفهوم المستهلك، الذي يميز قدرة المستهلك على التأثير في العرض من خلال اختياراته. في مجال الاقتصاد الدائري، يمكن تقسيم الاستهلاك المسؤول إلى أربعة إجراءات رئيسية كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (03): ركائز الاقتصاد الدائري

LES 4 LEVIERS DE LA CONSOMMATION RESPONSABLE



So

urce : La société civile au service de l'économie circulaire cycle économie circulaire et territoires cahier technique n°

4, décembre 2018

وبالتالي يمكن أن يرتبط كل من الاستهلاك المسؤول بشراء منتجات جديدة، ولكن يسترشد بالمعايير التنموية المستدامة، والمنتجات المستعملة لمنحها حياة ثانية. السلوكيات التي تتكون من إطالة عمر المنتجات، من خلال الإصلاح بواسطة متخصص أو من خلال الإصلاح الذاتي، أو حتى إنشاء كائنات جديدة من مواد قديمة "إعادة التدوير" تشارك في نفس الديناميكية. أخيرًا، يدعونا الاستهلاك المسؤول إلى إعادة التفكير في احتياجاتنا والتخلي عن المشتريات غير الضرورية. يصبح تأجير السلع أو مشاركتها بين الأقران خيارات بديلة تسمح للأشياء بتعظيم استخدامها أثناء الاستجابة. من المبادرات التي قامت بها نذكر على سبيل الحصر "مقاهي الإصلاح (شيدام ودلفت ولاهاي ، هولندا) "مقاهي الإصلاح هي أماكن اجتماعات يمكن الوصول إليها مجانًا حيث يتجمع الناس لإصلاح الأشياء المكسورة ومشاركة المعرفة والخبرة الفنية، بالإضافة إلى التفاعل مع الآخرين في جو ودي وغير رسمي. يتمثل أحد الأهداف الرئيسية لمقاهي الإصلاح في تقليل كمية النفايات التي ينتجها مجتمعنا من خلال إطالة عمر الأشياء، مع تعليم الأشخاص أيضًا أنه يمكن إصلاح العناصر المكسورة وأنه غالبًا ما يمكنهم القيام بذلك بأنفسهم. بالإضافة إلى ذلك، أثبتت مقاهي الإصلاح أنها تؤدي وظيفة اجتماعية مهمة، من خلال توفير بيئة ممتعة للناس للالتقاء وبناء أو تعزيز الاتصالات الاجتماعية. توفر المبادرات مساحة لاكتساب مهارات جديدة وتقديم خدمات إصلاح منخفضة التكلفة للأشخاص الذين لا يستطيعون الذهاب إلى أماكن الإصلاح العادية. بدأ أول مقهى إصلاح في عام 2009 في أمستردام من قبل الصحفية مارتين بوسما والفكرة تنتشر بسرعة: في مارس 2016 كان هناك بالفعل أكثر من 1000 مقهى إصلاح في 24 دولة مختلفة ومن المثير للاهتمام ، أن البادئ لا يزال مشاركًا في الحركة، ويعمل على زيادة مشاركة المفهوم في جميع أنحاء العالم كجزء من مؤسسة Dutch Repair (Glamurs, s.d.). Café Foundation

فيما يخض البيئة، المشكل التأثير لا ينحصر فقط من الشركات التي تصدر مثل هذه الانبعاث بل يجب أن يمتد هذا التأثير للمجتمع المحاط بالتقنيات والوسائل المادية المريحة التي تشكل تصرفاتهم وأنماطهم السلوكية حيث يكمن دور المجتمع المدني من أن يربط هذه التقنيات بالبنية التحتية للمدينة من زيادة الوعي بشكل كبير بين المواطنين لموارد الكربون المختلفة وكيفية تدويرها والحفاظ عليها. هناك أمثلة والتي تمثل جزء من ممارسات المجتمع والتي يمكن أن تساهم في تقليل الانبعاثات الكربونية والتي تتطلب تضام من القطاعات المختلفة على سبيل المثال اعتماد تصميم مباني ملائمة للمناخ مع احتوائها على تقنيات ذكية لترشيد استهلاك الطاقة تكون مدعومة مثلاً بخلايا شمسية لإنتاج الطاقة الكهربائية. وحسب توقعات شركة "ستراتيجيان" سيولد هذا النوع من البناء فوائد تراكمية لأكثر من 23 مليار دولار لدول مجلس التعاون الخليجي (2020-2023). (بينعامي) في نفس المنوال عملت تعاونية كوراجيو الغذائية (روما ، إيطاليا) تجمع COoperativa RomanaAGricoltura GIOvani (Coraggio) بين النساء والرجال الذين لديهم شغف بالزراعة المستدامة وإنتاج الغذاء الصحي والحفاظ على البيئة والمناظر الطبيعية. ومن بين أعضائها مزارعون وطهاة ومهندسون زراعيون وأنثروبولوجيا ومهندسون

معماريون ومربون. كان الهدف هو تطوير نموذج حضري زراعي صحي و متعدد الوظائف. أرادت الجمعية التعاونية أن تفسح المباني الخرسانية المتدهورة مساحة لطريقة جديدة للمعيشة، تجمع بين الاهتمامات البيئية واحترام كرامة العمل، فضلاً عن القيمة الاجتماعية والزراعية. نظمت كوراجيو مناقشة عامة مع بلدية روما للترويج لفكرة المزارع العامة متعددة الوظائف، التي يديرها مزارعون شباب يمكنها إنتاج الغذاء، بالإضافة إلى تقديم عدد من الخدمات بما في ذلك التعليم، واستعادة البيئة، والترفيه والتجارب الزراعية. بعد المناقشة، حصلت التعاونية على الامتيازات اللازمة لاستخدام الأراضي العامة لهذا الغرض ومنذ عام 2015 المشروع قيد التنفيذ. (Glamurs، بلا تاريخ)

مثال آخر عن التشارك والتعاون بين أفراد المجتمع يدفع باستغلال الطاقة الشمسية وترشيد المياه وهو مقام به أفراد قرية جزائرية وهي قرية لبغداد في بلدية الأقصر تعتبر نموذجاً للاقتصاد الدائري، الذي يتحدث عنه العالم حالياً، حيث يتم ضم حيازات صغار المزارعين، وعدم هدر الموارد المائية، والتحول من الديزل والسولار إلى الطاقة الشمسية، وتم خلق نموذج رائعاً يعتمد عليه مستقبلاً.

IV.6. - نموذج اقتصادي يتجه إلى المواطنة:

إن إدارة المجتمع المدني هي أيضاً منظمة ذاتية التنظيم كحركات اجتماعية، عندما تجتمع مجموعات مختلفة للدفاع عن المصالح أو القضايا أو القيم المشتركة. تتجاوز قدرتهم على إقامة صلات الانقسامات القطاعية، حيث غالباً ما تلعب مبادرات المجتمع المدني دوراً رئيسياً في استعادة قدرة المجتمعات المحلية على التواصل مع أصحاب المصلحة الحضريين المختلفين وإيجاد أوجه التآزر بين مختلف مطالب أصحاب المصلحة. هنا يتطلب من الاقتصاد الدائري ضرورة تعبئة كبيرة للمواطنين حتى يجعلهم من المروجين والفاعلين، وبالتالي البدء بتغيير نطاق الممارسات وتمثل إحدى الوظائف الرئيسية لدور المجتمع المدني والممثلة في الغالبية بالجمعيات في زيادة الوعي بين "الجمهور العام". على وجه الخصوص وحتى تنجح هذه الأخيرة في توصيل رسالة لا بد علمياً أن تجمع بين أربعة عوامل نجاح تمثل بمصادقية المصدر، قوة الرسالة أي أهمية الحجج التي لها مصلحة في أن تكون نوعية أكثر من كونها كمية، مدى ملائمة قنوات الاتصال، سواء كانت مكتوبة أو شفوية، لنقل رسالة تثير التفكير والعواطف وأخيراً التكيف مع الهدف لنقل رسالة "مصممة خصيصاً" وفقاً للملفات التعريف المختلفة للجماهير (العمر، الجنس، الفئات الاجتماعية المهنية، إلخ). كما لا ينبغي التغاضي عن أهمية التمثيلات الاجتماعية عندما يتعلق الأمر بزيادة الوعي العام. في الواقع يعتمد فهمنا للأحداث المعقدة التي تمثل مصلحة اجتماعية قوية على مواقفنا الاجتماعية وتطلعاتنا وقيودنا، لذلك لا يتم استيعاب المعلومات بشكل موحد من قبل الجمهور ليطمئن تفسيرها في ضوء القاعدة الثقافية الموجودة لكل فرد. إذ يعتبر المواطنون كسفراء غالباً ما يتم اختزال المواطنين في دور متلقي للرسائل العامة، متناسين الدور الذي يمكنهم أن يلعبوه في مراحل السياسات العامة. على العكس من ذلك، يجب أن تستند السياسة العامة الشاملة والفعالة إلى موارد المواطنين القادرة على نشر رسالة في المجتمع.

تحدث التغييرات في الممارسات في كثير من الأحيان عندما يشهد "قريب" أو "جار" على التزامهم، أكثر من حدوث حملة من قبل السلطات العامة التي يُنظر إليها على أنها بعيدة الفهم في عملية إشراك الفرد بشكل أفضل، واعتبار المواطنين كمساهمين.

إن تطوير الاقتصاد الدائري من خلال تعبئة المجتمع المدني لا يمكن أن يقتصر على التغييرات في ممارسات الفرد أو "الكلام الشفهي" الناتج من أوعية ومضخمات السياسات العامة، بل يمكن للمواطنين أن يصبحوا فاعلين كاملين أو مشغلين في مشاريع جديدة يحملها هذا الاقتصاد، لاسيما وأنه يحمل رؤية واضحة للتنمية المستدامة. فمع إمكانيات مشاركة عديد من المواطنين بما يتماشى وطموحاتهم. ما يسمح بتسهيل تطور المشاريع، ويدعم الترتيبات التقنية والقانونية، والتمويل أو المساعدة في التمويل، والاتصال وبالتالي إضفاء الشرعية والمواطنة. نموذج Equus Zebra (لاكورونيا، إسبانيا) تشجع المبادرة على إعادة استخدام الملابس، وتقليل نفايات النسيج والاستهلاك المستدام، وفي الوقت نفسه خلق فرص عمل لأعضاء مجموعات المهاجرين المهمشة، ومعظمهم من الأفارقة. ساهمت Equus Zebrahas في تغيير الموقف الشعبي تجاه الملابس المستعملة في مدينة تعد

أيضًا موطئًا لواحدة من أكبر شركات النسيج في العالم ، وهي المروج الرئيسي لمفهوم "الموضة السريعة". يديرون العديد من المتاجر في أكثر المناطق كثافة الأحياء المأهولة بالسكان في المدينة ، مما يوفر إحساسًا متجددًا بالأمل للأشخاص المعنيين. أثناء الترويج للملابس المستدامة ، تتناول المبادرة أيضًا البعد الاجتماعي للاستدامة من خلال خلق مساحة جديدة من الاحتمالات من أجل التنمية الكاملة للإمكانات البشرية. (Glamurs، بلا تاريخ).

V- الخاتمة :

تبين لنا من خلال هذه الدراسة أن المجتمع المدني والاقتصاد الدائري لهما أثر إيجابي من خلال الدور الفعال الذي يقومون به في السعي لتحقيق الاستدامة. وأن تفعيل "الثنائية الاقتصادية الدائري - المجتمع المدني" يعمل على تطوير الاقتصاد الدائري من خلال تعبئة المجتمع المدني بإحداث التغييرات في ممارسات الأفراد وجعلهم فاعلين كاملين أو مشغلين في مشاريع جديدة يحملها الاقتصاد الدائري، لاسيما وأنه يحمل رؤية واضحة للاستدامة

1.1. نتائج البحث:

- توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:
- الاقتصاد الخطي نموذج يستند إلى استغلال المواد الخام والطاقة ويعطي الأولوية للأهداف الاقتصادية على حساب الأهداف البيئية والاجتماعية؛
- يمثل التحول من الاقتصاد الخطي إلى الاقتصاد الدائري إمكانيات كبيرة في تحقيق استدامة طويلة الأمد؛
- الاقتصاد الدائري يقوم على تبني مجموعة من السلوكيات الرشيدة من خلال تقليل النفايات والاستغلال العقلاني للموارد؛
- نموذج الاقتصاد الدائري ينظر إلى السلع الاستهلاكية الزائدة على أنها مدخلات وليست مواد مهددة، ويوفر إمكانات عظيمة للمجتمع للحد من أثارها البيئية؛
- أثبت الاقتصاد الدائري دوره في دعم الابتكار الاجتماعي وتمكينه، وفي تفعيل التحرك المدني وتشكيل الرأي الجماعي. عن طريق تخفيض الحواجز المرتبطة بالاتصال والتوعية والانتشار. فقد مكن في تعزيز الاقتصاد التشاركي بتمكين الأشخاص من تشارك السيارات والأدوات والسكن وحتى الوقت والمهارات؛
- الانخراط في الاقتصاد الدائري يكشف عن رغبة حقيقية في إعادة استخدام واستهلاك المواد بشكل أفضل بغرض توفير المال؛
- يمكن الاقتصاد الدائري من خلال خلق وتطوير أنشطة جديدة، إلى خلق فرص عمل جديدة؛
- دور المجتمع المدني يبرز من خلال تحريك وتغيير الممارسات الفردية والجماعية، وتشجيع طرق أكثر استدامة للعيش والاستهلاك؛
- يكمن دور المجتمع المدني من زيادة الوعي بشكل كبير بين المواطنين لموارد الكربون المختلفة وكيفية تدويرها والحفاظ عليها من خلال الربط بين التقنيات والوسائل المادية المريحة بالبنية التحتية للمدينة؛
- تلعب مبادرات المجتمع المدني دورًا رئيسيًا في استعادة قدرة المجتمعات المحلية على التواصل مع أصحاب المصلحة.

VI- الإحالات والمراجع :

1. بينعامي بينعامي. (بلا تاريخ). الاقتصاد الدائري المنخفض الكربون ورؤية المملكة. صحيفة مل.
2. حمزة بعلي، و محمد بنينة. (2018). آليات تفعيل هيئات المجتمع المدني ودورها في ترقية التنمية المحلية بالجزائر. *آليات تمويل التنمية المحلية بين محدودية الموارد ورعانات التمويل الذاتي في إطار الوظائف الجديدة للبلديات* (صفحة 4). قالمة: جامعة 8 ماي 1945.
3. مركز البحوث العربية مركز البحوث العربية. (1991). *غوامشي وقضايا المجتمع المدني*. دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر.
4. نصر العياشي. (2001). ما هو المجتمع المدني، الجزائر أنموذجا. *مجلة انسانيات* (العدد 13)، الصفحات 63 - 73.
5. Ademe, A. (2014). *Economie circulaire*. Boadi, G. (2006). *Civil and Society and National Development. Remarks at the symposium on the Church the State as Development Partners* (p. 2). Knust Chaplaincy .
6. Ecologie gouv, E. g. (2020). *L'économie circulaire*.
7. glamurs. (s.d.). Récupéré sur www.glamurs.eu
8. Macif, M. (2021, 01 16). *Les enjeux de l'économie circulaire et collaborative*. Récupéré sur L'essentiel par macif: lessentiel.macif.fr/economie-circulaire-et-collaborative-sont-enjeux
9. Mitchell, P. (2015). *Employment and the circular economy job creation through resource efficiency in london*. London: WRAP for the London Sustainable Development Commission.
10. Nasr, S. (2005). *Arab Civil Societies and Public Governance Reform. Good Governance For Development in the Arab Countries* (pp. 6 -7). Dead sea: Jordan.
11. Nina, C. (2021, 01 18). *Qu' est ce que la société civile?* Récupéré sur www.issueelab.org/resources/20204/20204.pdf
12. Rizos, V., Tuokk, K., & Behrens, A. (2017). *The Circular Economy A review of definitions*. Research Report .
13. Sauvé, S., Bernard, S., & Sloan, P. (2016). *Enviromental sciences, sustainable development and circular economy. alternative concepts for trans-disciplinary research* (pp. 48 - 56). Enviromental Development.
14. solidaire, l. j. (2021, 01 16). *un cadeau pour les petits, une chace pour les grands!* Récupéré sur <http://lessentiel.macif.fr/jouet-solidaire-cadeau-pour-petits-chance-pour-grands>